[1] A± [1] A∓

لماذا إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية؟ [2]

بعد توطيد استقرار الإطار الماكرو اقتصادي في أواخر تسعينات القرن الماضي، أطلق المغرب الإصلاحات السياسية والمالية، والقطاعية و الاقتصادية من أجل تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد و من أجل تدارك التأخر المسجل في مجال التنمية البشرية و لتلبية الاحتياجات المتنامية للسكان في مجالات الخدمات الاجتماعية الأساسية.

يعتبر الاصلاح الميزانياتي، الذي أطلق في 2001 و الذي يندرج في إطار برنامج تحديث الإدارة العمومية الذي استفاد من الدعم التقني والمالي الممنوح من طرف الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، واحدا من الإصلاحات الرائدة التي هدف إنجازها إلى تحسين فعالية الإنفاق العام.

تم إنجاز هذا الاصلاح دون تغيير للتشريعات السارية المفعول و من خلال منهجية واقعية و متدرجة و تشاركية. ويتمحور هذا الاصلاح حول ما يلي:

- تحسين البرمجة المتعددة السنوات من خلال تفعيل إطار النفقات المتوسط الأجل؛
- تفعيل شمولية الاعتمادات ؛
- تعزيز اللاتمركز الميزانياتي؛
- تأهيل مراقبة النفقة العمومية؛
- البدء في افتحاص نجاعة الأداء؛
- إصلاح النظم المعلوماتية الخاصة بالتدبير الميزانياتي.

إن محدودية الإطار القانوني المنظم للمالية العمومية جعل من الضروري إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية من أجل إعطاء دفعة جديدة لتحديث الدولة، وتعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي و الرفع من مسؤولية المدبرين؛ و من أجل الرقي بنظام المالية العمومية للانتقال من نهج مقيد بالمنطق القانوني والمحاسبي إلى نهج آخر يعتمد على ثقافة التدبير الاستراتيجي، سيمكن من إحداث التنمية المنشودة ورفاهية المواطنين.

vidéo

Source URL: http://lof.finances.gov.ma/ar/actualites/lmdh-slh-lqnwn-ltnzymy-lqnwn-lmly

روابط
[1] http://lof.finances.gov.ma/ar/javascript%3A%3B
[2] http://lof.finances.gov.ma/ar/actualites/lmdh-slh-lqnwn-ltnzymy-lqnwn-lmly